

Distr.: General  
11 May 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون  
البند 143 من جدول الأعمال  
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

## الحالة المالية للأمم المتحدة

### تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 2020 وحتى 30 نيسان/أبريل 2020 و 2021 ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/75/387).

ويركز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية هي: الأرصبة المقررة الواجب دفعها، والأرصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وقد ظل الوضع النقدي المرتبط بالميزانية العادية يشكل مصدراً للقلق البالغ طيلة عام 2020. وعلى الرغم من التدابير الصارمة جداً التي تُتخذ في أوائل العام لحفظ النقدية، بما في ذلك تعليق استقدام الموظفين فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية، فقد تعين اقتراض مبلغ 100 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر 2020 من عمليات حفظ السلام المنتهية للحفظ على استمرارية العمليات. ولئن كانت تدابير التقشف قد أدت إلى تقادي تعطيل العمليات ومكنت من احتواء ذروة العجز عند مبلغ 334 مليون دولار، مقارنة بالعجز القياسي الذي بلغ 520 مليون دولار في عام 2019، فقد أعاققت ضوابط الإنفاق الصارمة تنفيذ الميزانية والوفاء بالولايات. وظلت المبالغ التي سيتم تحصيلها غير مؤكدة إلى حد كبير حتى وقت متأخر جداً من العام، حيث تم تحصيل 387 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر 2020 مقابل 145 مليون دولار في عام 2019. وانتهى العام أيضاً بتسجيل مبلغ قياسي جديد آخر للاشتراكات



غير المسددة في الميزانية العادية وقدره 808 ملايين دولار، وهو مبلغ يتجاوز المبلغ القياسي المسجل في العام السابق وقدره 711 مليون دولار. وبذلك باتت احتياطات السيولة الهزيلة أصلاً معرضة للنفاذ بحدة أكبر في عام 2021.

ومرة أخرى، تعرّست الحالة النقدية لعمليات الميزانية العادية في الربع الأول من عام 2021، حيث شكلت المبالغ المحصلة 43 في المائة من مجموع الأنصبة المقررة للعام، مقارنة بنسبة 50 في المائة في العامين السابقين. ولحسن الحظ، واستجابة لنداء آخر وجهه الأمين العام في منتصف آذار/مارس واتصالات أخرى مع الدول الأعضاء، ارتفعت المبالغ المحصلة في نيسان/أبريل لتصل إلى مبلغ قياسي قدره بليون دولار، وهو ما يشكل نسبة تراكمية قدرها 76 في المائة من مجموع الأنصبة المقررة للعام بحلول نهاية نيسان/أبريل. وهذا الوضع سيمهد الطريق لتخفيف العديد من القيود المفروضة على الإنفاق في محاولة لتحسين تنفيذ الولايات. ومع ذلك، ستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2021 على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية. وستتوقف أيضاً على قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن التزامها الدفع، لأن ذلك سيمكن الأمانة العامة من التخطيط لإنفاق الميزانية ترقباً لتلقي الاشتراكات من أجل التخفيف من خطر عجزها عن الوفاء بالتزاماتها القانونية والحد من الالتزامات المستعجل دفعها مع اقتراب نهاية العام.

وفي عام 2020، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين. غير أن بعض عمليات حفظ السلام واجهت حالات عجز نقدي في فترات مختلفة، مما تطلب اقتراض الأموال من عمليات أخرى لحفظ السلام وتسبب كذلك في إرجاء سداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل توفير السيولة النقدية للعمليات. وقررت الجمعية العامة في قرارها 307/73 رفع القيود المفروضة على الاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة للبعثات العاملة، إلى جانب تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها الولاية، مما أدى إلى تحسن كبير، وإن لم يكن كافياً، في السيولة الإجمالية المتاحة لعمليات حفظ السلام العاملة، بما في ذلك القدرة على سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وقد سُددت في حينها المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات و/أو وحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات لجميع البعثات العاملة، باستثناء مبلغ 65 مليون دولار للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو مبلغ لم يُستخدم الاقتراض المتبادل لتغطيته بسبب خطر حدوث تأخر في سداد القروض للبعثة المقرضة.

وستواصل الأمانة العامة بذل قصارى جهدها للتعجيل بدفع المبالغ غير المسددة المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك المعدات المملوكة للوحدات. وتسوية تلك المدفوعات في مواعيد استحقاقها سيتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة في الموعد المحدد، كما سيتوقف على الإسراع بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع المساهمين بالمعدات المملوكة للوحدات.

وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2021 للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ويقدر الأمين العام الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد، ويحتّ بقية الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لدفع أنصبتها غير المسددة.

## أولاً - مقدمة

- 1- يتضمن هذا التقرير مستجدات الحالة المالية للأمم المتحدة التي عرضها الأمين العام على الجمعية العامة في تقريره السابق (A/75/387) واستعراضاً للمؤشرات المالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 2020 وحتى 30 نيسان/أبريل 2020 و 2021.
- 2- وفي هذا التقرير يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

## ثانياً - استعراض الحالة المالية

- 3 - وجّه الأمين العام رسائل إلى الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021 بشأن أزمة السيولة المستمرة في المنظمة، في ما يتعلق بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام.
- 4 - وفي عام 2020، حُدثت أنصبة مقررة تتعلق بالميزانية العادية بمستويات أعلى مقارنةً بالسابق، في حين حُدثت الأنصبة المقررة المتعلقة بعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين بمستوى يقل عما كانت عليه في عام 2019. وفي نهاية عام 2020، كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين وأدى بالنسبة لعمليات حفظ السلام مقارنةً بنهاية عام 2019. وحتى 30 نيسان/أبريل 2021، كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين، ولكنه كان أدنى بالنسبة للميزانية العادية، مقارنةً بالعام السابق.
- 5 - وخلال عام 2020، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين، في حين انتهت الميزانية العادية بعجز قدره 160 مليون دولار على الرغم من اتخاذ عدة تدابير لحفظ النقدية، بما في ذلك تعليق استخدام الموظفين في وقت مبكر جداً من العام. وعلاوة على ذلك، واجه بعض فرادى عمليات حفظ سلام حالات عجز نقدي في فترات معينة. ونتيجة لقرار الجمعية العامة في تموز/يوليه 2019 السماح بالاقتراض المتبادل (أو تجميع النقدية) بين جميع البعثات العاملة وتحديد وتحصيل الأنصبة المقررة لعام بكامله، أُتيح سيولة إضافية كان لها أثرٌ إيجابي في قدرة المنظمة على إدارة العمليات والوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء.
- 6 - وفيما يتعلق بتكاليف القوات وتكلفة المعدات المملوكة للوحدات، كان مستوى المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء أدنى في نهاية عام 2020 بسبب تجميع النقدية وتحديد الأنصبة المقررة مسبقاً للعام بأكمله، وفي 30 نيسان/أبريل 2021، كانت المستويات مماثلة لنفس الفترات من العام السابق. وبلغ مجموع الخصوم المتعلقة بالمدفوعات للدول الأعضاء مقابل القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات 65 مليون دولار لعمليات حفظ السلام العاملة و 86 مليون دولار لبعثات حفظ السلام المنتهية.
- 7 - وعلى الرغم من التدابير المتخذة في مطلع عام 2020 لمواءمة النفقات مع التدفقات النقدية، شهدت الميزانية العادية عجزاً كبيراً في المبالغ النقدية ابتداءً من آب/أغسطس من ذلك العام واستمر ذلك حتى نهايته. وقد تم سد حالات العجز النقدي عن طريق الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية للسنة الثالثة على التوالي. وفي عام 2020، اتُخذت تدابير صارمة لحفظ النقدية من أجل ضمان

عدم تعطل العمليات في الربعين الثالث والرابع نتيجة استنفاد جميع احتياطات السيولة، بما في ذلك النقدية المتأتية من بعثات حفظ السلام المنتهية. وبشكل عام، كانت الحالة المالية العسيرة في عام 2020 نتيجة لأزمة سيولة مستقلة في المنظمة، تسببت فيها بشكل رئيسي زيادة المتأخرات والتأخر في دفع الأنصبة المقررة.

8 - ومرة أخرى، من المتوقع أن تؤدي زيادة متأخرات الأنصبة المقررة للميزانية العادية في نهاية عام 2020 إلى تفاقم الضغط الذي يفرضه نقص السيولة على تنفيذ الميزانية خلال عام 2021. ويجب العدول على وجه السرعة عن نمط القيام، جماعياً، بخفض مبالغ المدفوعات في كل سنة مقارنة بالأنصبة المقررة للميزانية العادية من أجل تفادي حدوث أزمة في تنفيذ الميزانية والوفاء بالولايات.

## ألف - الميزانية العادية

9 - تواجه الميزانية العادية مشاكل خطيرة في السيولة في الأعوام الأخيرة. وتتسبب حالات العجز النقدي في النصف الأول من العام، مما يجبر عمليات الميزانية العادية على الاستمرار عن طريق اقتراض مبالغ نقدية من صندوق رأس المال المتداول، وحساب الأمم المتحدة الخاص، وعمليات حفظ السلام المنتهية. ونتيجة لأزمة السيولة الحادة، اضطرت المنظمة إلى الاعتماد على الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص وبعثات حفظ السلام المنتهية في عشرة أشهر من الأشهر الأربعة والعشرين لعامي 2019 و 2020. وفي عامي 2019 و 2020، كانت المبالغ المحصلة تشكل نسبة 50 في المائة من الأنصبة المقررة لكل عام بحلول نهاية الربع الأول. وبحلول نهاية الربع الثاني، كانت المبالغ المحصلة تشكل نسبة 62 في المائة في عام 2019 ونسبة 70 في المائة في عام 2020. وكانت المبالغ المحصلة في الربع الثالث هي الأهلز، حيث لم تتجاوز نسبة 6 في المائة في عام 2019 و 1 في المائة في عام 2020. وفي العامين كليهما، لم يتم تحصيل سوى 24 في المائة في الربع الأخير منهما. وفي عام 2020، تم تحصيل مبلغ 387 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر، مقابل 145 مليون دولار في عام 2019.

10 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وصل العجز النقدي إلى مبلغ قياسي مؤسف قدره 520 مليون دولار، فكاد يستنفد مجموع النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية واستلزم فرض تدابير استثنائية إضافية لاحتواء التكاليف تلافياً لأزمة سيولة أكثر خطورة. وفي ذلك الوقت، كانت الاحتياطات البالغ قدرها 353 مليون دولار (150 مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول و 203 ملايين دولار من الحساب الخاص) قد استنفدت تماماً. وبلغ العجز، بعد أخذ تلك الاحتياطات في الاعتبار، ما قدره 135 مليون دولار، وتمت تغطيته بالاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية.

11 - وفي عام 2020، واصلت الأمانة العامة تنفيذ تدابير أكثر صرامة لحفظ النقدية، بما في ذلك تعليق جميع عمليات استقدام الموظفين فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية، وتأجيل النفقات غير المتصلة بالوظائف حيثما أمكن ذلك، للتخفيف من مشاكل السيولة. ونتيجة للتدابير المتخذة للحد من النفقات، أرجئ الاقتراض الأولي إلى أيلول/سبتمبر 2020. ومع ذلك، وعلى الرغم من الضوابط الصارمة المفروضة على الإنفاق والتباطؤ الإضافي في الإنفاق بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بلغ العجز النقدي في الميزانية العادية 334 مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر. ورغم تأجيل عدة مدفوعات نقدية مستحقة لشركاء الأمم المتحدة وتأخير النفقات نتيجة للجائحة، فقد تعين على المنظمة اقتراض 100 مليون دولار من بعثات حفظ السلام المنتهية في كانون الأول/ديسمبر، لأن الرصيد النقدي، بما في ذلك احتياطات السيولة، لم يكن بالقدر الكافي لضمان صرف المرتبات بشكل مؤكد. وكان الوضع النهائي حتى 31 كانون

الأول/ديسمبر 2020 يعكس عجزاً نقدياً قدره 160 مليون دولار، وهو عجز تمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص؛ وسُدد المبلغ المقترض من عمليات حفظ السلام المنتهية في نهاية العام من مبالغ الاشتراكات الكبيرة التي وردت من الدول الأعضاء في الأيام الأخيرة من العام. وفي عامي 2019 و 2020، أنهت المنظمة العام وقد أوشكت على استفاد جميع احتياطات السيولة في الميزانية العادية، لتبدأ العام الجديد بهامش ضئيل أو منعدم من السيولة الاحتياطية. ومع ذلك، كانت الحالة في عام 2020 أسوأ مما كانت عليه عام 2019، إذ تحقق احتواء العجز في حدود احتياطات السيولة في الميزانية العادية أساساً عن طريق تأخير النفقات من أجل تأجيل التدفقات النقدية حتى عام 2021.

12 - وانتهى عام 2020 بمستوى غير مسبوق من الأنصبة المقررة غير المسددة بلغ 808 ملايين دولار، ما يشير إلى تزايد سريع في المتأخرات من 529 مليون دولار في بداية عام 2019 ومن 711 مليون دولار في بداية عام 2020، الأمر الذي يزيد من تقاوم حالة محفوفة بالمخاطر أصلاً وينشئ اتجاهها غير مرغوب فيه بالدخول في تحصيل مبالغ لا ترقى إلى مستوى الأنصبة المقررة كل عام، ما سيفضي حتماً إلى أزمة في الوفاء بالولايات.

13 - وفي عام 2021، حُدد مستوى الأنصبة المقررة بـ 2,96 بليون دولار، أي بزيادة 88 مليون دولار عن المستوى المحدد في عام 2020. وقد استُهل العام بهبوط في الاشتراكات في الربع الأول منه إلى 43 في المائة فقط مقارنة بـ 50 في المائة في العامين الماضيين. ووجه الأمين العام نداءً إلى الدول الأعضاء يطلب إليها التعجيل في تسديد اشتراكاتها وتأكيد توقيت مدفوعاتها. وتحسّن الوضع النقدي اعتباراً من نهاية نيسان/أبريل 2021 إذ وصل إلى 1,4 بليون دولار، ويُعزى ذلك في جزء كبير منه إلى التدفق الكبير من الاشتراكات في نيسان/أبريل وإلى ضبط الإنفاق منذ بداية العام.

14 - وبلغ مجموع المدفوعات الواردة حتى 30 نيسان/أبريل 2021 نحو 2,3 بليون دولار. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى 30 نيسان/أبريل 2021 أدنى بـ 379 مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، ما يشير إلى اتجاه إيجابي في المدفوعات للميزانية العادية.

15 - وبحلول نهاية عام 2020، كان ما مجموعه 144 دولة من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، أي أقل بدولتين عن الدول التي كانت قامت بذلك بحلول نهاية عام 2019. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ 144 التي وفّت بالتزاماتها بالكامل تجاه الميزانية العادية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

16 - وفي الأونة الأخيرة، وحتى 30 نيسان/أبريل 2021، كانت 98 دولة من الدول الأعضاء سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، مقارنة بـ 87 دولة في التاريخ ذاته من عام 2020. وكانت 41 دولة من تلك الدول الأعضاء سددت أنصبتها المقررة في غضون فترة استحقاق سدادها المحددة بـ 30 يوماً، وتالياً، في حينها. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ 98 لدعمها عمل المنظمة ويحث سائر الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

## باء - عمليات حفظ السلام

- 17 - تختلف الفترة المالية لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية للميزانية العادية، فهي تمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه، لا من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، كما أن الأنصبة المقررة لكل عملية تُحدّد بمعزل عن غيرها.
- 18 - وفي نهاية عام 2020، كانت الأنصبة المقررة غير المسدّدة لعمليات حفظ السلام تبلغ 3,2 بلايين دولار. وفي عام 2021، حُدّدت أنصبة مقررة تبلغ 804 ملايين دولار ووردت مدفوعات تناهز 1,5 بليون دولار. وحتى 30 نيسان/أبريل 2021، كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة يبلغ 2,5 بلايين دولار. ويبين استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حتى 30 نيسان/أبريل 2021 أن المبلغ غير المسدّد وقدره 2,5 بلايين دولار مكوّن من 2,1 بليون دولار مستحقاً لبعثاتٍ عاملة ومن 412 مليون دولار مستحقاً لبعثاتٍ منتهية. وبالنسبة إلى البعثات العاملة، يتصل مبلغ 320 مليون دولار بالأنصبة المقررة لعام 2021، بينما يتصل مبلغ 1,8 بليون دولار بأنصبة مقررة محددة خلال عام 2020 أو قبله.
- 19 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت 47 دولة من الدول الأعضاء سددت كل الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع، أي أكثر بست دول من تلك التي كانت قامت بذلك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويود الأمين العام أن يتوجه بشكر خاص إلى تلك الدول الأعضاء الـ 47 على المدفوعات التي سددتها.
- 20 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2021، كان عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة الدفع يبلغ 53 دولة مقابل 42 دولة في التاريخ ذاته من عام 2020. ويود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بتلك الدول الأعضاء الـ 53 على جهودها.
- 21 - وقررت الجمعية العامة، في قرارها [307/73](#)، بعد النظر في مقترحات الأمين العام لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة ([A/73/809](#))، أن يحدّد الأمين العام الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، بما فيها الفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أساس أن النصيب المقرّر "المسبق" سيُعتبر واجب السداد في غضون 30 يوماً من التاريخ الفعلي لتمديد الولاية. وقد وصل المبلغ المقرر في تموز/يوليه 2020 للفترة "التي لم تصدر لها ولاية" إلى ما قدره 2,5 بلايين دولار.
- 22 - وفي أعقاب تحديد الأنصبة المقررة في تموز/يوليه 2020، سددت الدول الأعضاء طوعاً مدفوعات مبكرة لفترات لم تكن صدرت لها ولاية حتى لحظة إعداد هذا التقرير، بلغ مجموعها 479 مليون دولار. وإلى جانب الأمور التي قررتها الجمعية العامة، الواردة أيضاً في قرارها [307/73](#)، برفع القيود المفروضة على الاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة إلى البعثات العاملة، أدى تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة لفترات التي لم تصدر لها ولاية إلى تحسّن كبير في السيولة العامة المتاحة لعمليات حفظ السلام العاملة.
- 23 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2021، كانت 37 دولة من الدول الأعضاء سددت كامل أنصبتها عن كامل سنة حفظ السلام، بما في ذلك عن الفترة التي لم تصدر لها ولاية. ويود الأمين العام أن يشكر هذه الدول الأعضاء على مدفوعاتها الإضافية لكل عمليات حفظ السلام، وهو يناشد مزيداً من الدول الأعضاء النظر في تسديد مثل هذه المدفوعات في محاولة لتحسين السيولة العامة لعمليات حفظ السلام.

24 - وعندما لا تكون الاحتياطات النقدية في كل من العمليات كافية لتغطية تكاليف التشغيل، يزداد احتمال تأخير رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وفي ما يتعلق بالمدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات 158 مليون دولار في نهاية عام 2020، ما يمثل نقصاناً قدره 114 مليون دولار عن مبلغ 272 مليون دولار غير المسدد في نهاية عام 2019، ويعود ذلك جزئياً إلى ما قرره الجمعية العامة في قرارها 307/73 بالسماح بالافتراض المتبادل للنقدية بالنسبة إلى بعثات حفظ السلام العاملة.

25 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2021، كان مجموع الخصوم المتعلقة بالمدفوعات للدول الأعضاء مقابل القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات يبلغ 65 مليون دولار لعمليات حفظ السلام العاملة و 86 مليون دولار لبعثات حفظ السلام المغلقة. والمبلغ التقديري الذي سيصبح مستحق الدفع في حزيران/يونيه هو 535 مليون دولار. وستحدّد المساهمات في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021 مقدار المبلغ الذي يمكن دفعه بحلول نهاية حزيران/يونيه.

26 - وسُدّدت المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة لكل البعثات حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي كانت قد سُددت حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020. وسُدّدت المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة التي كانت قد سُددت حتى 31 آذار/مارس 2020. ورغم موافقة الجمعية العامة في القرار 307/73 على إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة كصندوق مشترك، فقد طلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يضمن عدم تأثر تنفيذ البعثة المقرضة للولاية سلباً. وعليه، فإن البعثات قيد الإغلاق مثل العملية المختلطة لن تُمنح عادة قرضاً من صندوق النقدية المشترك، وذلك بغية الحد من خطر حدوث أثر سلبي على تنفيذ ولايات البعثات المقرضة بسبب تأخر في سداد القروض.

27 - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن، كلما سمح وضعها النقدي بذلك. وفي هذا الصدد، يخضع الوضع النقدي لعمليات حفظ السلام لمراقبة مستمرة، وتضع المنظمة في مقدمة أولوياتها تسديد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية استناداً إلى المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لديها. وبغية تسديد تلك المدفوعات، تعوّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي حينها، وكذلك على الإسراع في وضع الصيغ النهائية لمذكرات التقاهم المبرمة مع الجهات المساهمة بمعدات مملوكة للوحدات. وفي ما يتعلق بفترتي الميزانية 2020/2019 و 2021/2020، أدى ما قرره الجمعية العامة في قرارها 307/73 بالسماح بالافتراض المتبادل بين البعثات وتحديد الأنصبة المقررة لكامل فترة الميزانية، إلى تحسّن إمكانيات تسوية الالتزامات تجاه الدول الأعضاء، ولكنها لم تكن كافية بما يتيح تسوية كل المدفوعات في حينها.

## جيم - المحكمتان الدوليتان

28 - في 30 نيسان/أبريل 2021، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين تبلغ 86 مليون دولار، منها مبلغ 55 مليون دولار مستحق للألية الدولية لتصفية الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ومبلغ 24 مليون دولار مستحق للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومبلغ 7 ملايين دولار مستحق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

29 - وبحلول 30 نيسان/أبريل 2021، كانت 77 دولة من الدول الأعضاء سددت بالكامل ما عليها لألية تصريف الأعمال المتبقية (حددت آخر أنصبة لها في عام 2021)، بينما سددت 167 دولة ما عليها بالكامل للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (حددت آخر أنصبة لها في عام 2018)، وسددت 182 دولة ما عليها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (حددت آخر أنصبة لها في عام 2016). وعموماً، كانت 76 دولة من الدول الأعضاء سددت اشتراكاتها المقررة كاملة للمحكمتين، مقارنةً بـ 70 دولة عضواً في التاريخ ذاته من عام 2020.

30 - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحكمتين إيجابياً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستكون المحصلة النهائية لعام 2021 رهن استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

### ثالثاً - الاستنتاجات

31 - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ 50 التي سددت كل الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع حتى وقت إعداد هذا التقرير، وهي: أذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، والبحرين، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتان، وبوتسوانا، وبولندا، وتايلند، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

32 - وما زالت الحالة المالية للمنظمة رهن مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. وسيظل تنفيذ البرامج الممولة من الميزانية العادية محدوداً بسبب التنبؤات المتعلقة بالسيولة والشكوك التي تحوم حول حجم وتوقيت مدفوعات الأنصبة المقررة. وتتعهد الأمانة العامة باستخدام الأموال التي عهد بها إليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ويتقديم معلومات عن استخدامها بأقصى قدر من الشفافية.